

دعوى

القرار رقم (VJ-2021-1454)

ال الصادر في الدعوى رقم (V-2020-29879)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة جدة

المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - غرامة ضبط ميداني - تم تقديم الدعوى قبل أوانها - عدم قبول الدعوى شكلاً لعدم تقديم الاعتراض أمام المدعي عليها

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة ضبط ميداني- دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار- ثبت للدائرة أن المدعية لم تقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية- مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لغوات المدة النظامية- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٢) و (٣) من قواعد وإجراءات عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:
في يوم الأحد بتاريخ ٠٥/١٤٤٣هـ الموافق ٢١/٠٩/٢٠٢١م اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٧٤) بتاريخ ٢٣/١٤٣٩هـ، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٥٤٧٤) وتاريخ ٢٣/١٤٣٩هـ، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة لجان الضريبية بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٠م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي أصلًاً .. هوية رقم (...) تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراف على غرامة ضبط ميداني بمبلغ (١٠٠٠٠) ريال ويطلب الغاءها. وبعرض لائحة دعوى المدعي على وكيل المدعي عليها أجاب بالاتي: "أولاً: الدفوع الموضوعية: - قام ممثلو الهيئة بتاريخ ٧/٢٠٢٠م، بالشخص على موقع المدعي بعد تلقيهم بلاغ بقيام المدعي بمخالفة أحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبسؤال ممثل المدعي عن السجلات والمستندات والفوائير الضريبية تبين بأن المنشأة تقوم بإصدار فواتير بيع يدوية لمنتجات التبغ لا تحمل اسم المنشأة بالرغم من وجود جهاز الكتروني يتم من خلاله طباعة فواتير ضريبة للمواد الغذائية؛ وبالاطلاع على الفواتير محل البلاغ (مرفق) تبين مخالفتها لأحكام الفقرة (٨) من المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة حيث نصت الفقرة (١) من المادة (٦٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على: "يجب على الشخص الخاضع للضريبة حفظ الفواتير والسجلات والمستندات المحاسبية التي يلزم مساحتها بموجب أحكام النظام وهذه اللائحة مدة (٦) سنوات على الأقل اعتباراً من نهاية الفترة الضريبية المتعلقة بها".

وفي يوم الأحد بتاريخ ٠٩/١٢/١٤٤٣هـ الموافق ٢٠٢١/٩/١٢م افتتحت الجلسة الأولى للدائرة الأولى للفصل في مخالفات المنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ؛ للنظر في الدعوى المقامة من ... هوية وطنية رقم (...) ضد المدعي عليها، وبالمناداة على أطراف الدعوى لم يحضر المدعي أو من يملأه على الرغم من تبلغها نظاماً، وحضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...)، بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب خطاب التفويض تاريخ ١٤٤١/٥/١٩هـ الصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، وبسؤال ممثل المدعي عليها عن رده أجاب بالتمسك بما ورد في مذكرة الرد.

الأسباب

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠٤) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤٣٨هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: ويتأمل الدائرة لمستندات الدعوى فقد تبين لها أن المدعي تقدم بالدعوى عبر البوابة الإلكترونية بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٠م وتبلغ بإشعار رفض طلب الاعتراض على غرامة ضبط ميداني بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٠٢٠م وعليه فإن الدعوى تم تقديمها قبل أوانها، وفقاً لنص المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: "يصبح قرار

الهيئة محصناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية - ١: إذا لم يعترض المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبليغه به.

عليه، وبناءً على ما تقدم وعملاً بأحكام الاتفاقية الموحدة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:

القرار

عدم قبول الدعوى شكلاً لعدم تقديم الاعتراض أمام المدعي عليها وفقاً لأحكام المادة (٢) و (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المنازعات الضريبية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وفقاً لأحكام المادة (٥١) من نظام المرافعات الشرعية وقد دددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسلم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثة أيام أخرى حسبما تراه.

ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة أيام من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلیمه، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،